بيان القيادة نفى فرض حصار أو مقاطعة اقتصادية على الأراضي اليمنية

التحالف العربي: ننفّذ القرارات الدولية لمنع التهريب

الرياض - وام

أكدت قيادة التحالف لدعم الشرعية في اليمن أن التحالف لا يفرض حصاراً أو مقاطعة اقتصادية على الأراضي اليمنية بل تطبيق أحكام القرارات الأممية الهادفة لمنع تهريب الأسلحة والذخائر.

وأعلن التحالف في بيان بثته وكالة الأنباء السعودية (واس) أنه انطلاقاً من إدراك قيادة التحالف للمعاناة الإنسانية التي يعايشها الشعب اليمني منذ استيلاء الانقلابيين على الشرعية والتزاماً منها بقرار مجلس الأمن رقم 2216 والقرارات الدولية ذات الصلة فإن التحالف يود إيضاح أنه لا يفرض حصاراً أو مقاطعة اقتصادية على الأراضي اليمنية إطلاقاً وأن ما يتم هو تنفيذها لواجباتها تجاه تطبيق أحكام القرارات الأممية الهادفة لمنع تهريب الأسلحة والذخائر.

الوضع الصحي

وأضاف أن الوضع الصحي في اليمن الشقيق يأتي على رأس أولويات عملية إعادة الأمل التي لم تدخر قيادة التحالف أي جهد في سبيل تحسينه ولعل آخر هذه الجهود هو الإسقاط الجوي لأكثر من 40 طناً من المواد الطبية على مدينة تعز ومن ثم نقلها إلى المستشفيات بجميع الوسائل المتاحة بما فيها الدواب.

كما سخّرت قوات التحالف بالتعاون مع مركز آليات الأمم المتحدة للتفتيش والتحقق في جيبوتي كل جهودها لتسهيل إجراءات مرور المساعدات الإنسانية وإدخال السلع التجارية والمشتقات النفطية إلى كافة أطياف الشعب اليمني دون تمييز، وبلغ عدد التصاريح الممنوحة لجميع المنافذ 4079 تصريحاً.

وأكدت قوات التحالف أنها تقوم بالتصريح لكافة السفن الإغاثية والإنسانية بشكل فوري ودوري وبوقت قياسي ودون تفتيش ولكافة الموانئ اليمنية، حيث قامت قوات التحالف بتسهيل مرور وتصريح كافة السفن الإغاثية دون تأخير.

إجراءات التفتيش

وفيما يتعلق بالسفن التجارية يقوم مركز آليات الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في جيبوتي بالتعاون مع قوات التحالف والحكومة الشرعية بإصدار التصاريح للسفن التجارية ولكافة الموانئ اليمنية دون تمييز، حيث تم إصدار 1462 تصريحاً بحرياً بما فيها ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الانقلابيون.

وأشارت قيادة التحالف إلى أن الكارثة الإنسانية التي يعاني منها الشعب اليمني الشقيق لا تكمن في شح دخول المواد الغذائية أو عدم توفر المشتقات النفطية أو السلع التجارية في اليمن بل تتمثل بالدرجة الأولى في استيلاء الانقلابيين على موارد وأجهزة الدولة اليمنية وسوء إدارة الموانئ والمطارات، لا سيما ميناء الحديدة الذي يعرف بأكبر ميناء للتهريب، حيث سعت القوى الانقلابية لإنشاء سوق سوداء للمشتقات النفطية والمواد الإغاثية والتجارية لتمويل أنشطتهم الانقلابية والتكسب الشخصي لقادتها واستعملها كورقة ضغط سياسية من خلال فرض الحصار وسياسة التجويع الممنهج على المحافظات والمدن كما يحدث في تعز.

تحري الدقة

ودعت قيادة التحالف الهيئات الدولية الإغاثية العاملة في اليمن إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب اليمني الشقيق والالتزام بمعايير الإنسانية الدولية واتخاذ التدابير الأمنية والرقابية اللازمة لضمان وصول المساعدات إلى كافة المناطق اليمنية بشكل محايد ومتساو وعادل ولكافة أطياف الشعب اليمني الشقيق والدعوة العاجلة لرفع الحصار عن المناطق التي تحاصرها القوى الانقلابية وإزالة نقاط التفتيش التي تمنع وصول المساعدات إلى المناطق الخاضعة للسلطة الشرعية وتكثيف الزيارات الميدانية إليها وذلك وفق أحكام القانون الدولي الإنساني والأعراف الدولية ذات العلاقة.

وطلبت قيادة التحالف من جميع المنظمات تحري الحقيقة وتوخي الدقة في بياناتها وتصاريح مسؤوليها والاستمرار في تنسيق تحركاتها داخل اليمن مع الحكومة اليمنية الشرعية وقوات التحالف لضمان أمن وسلامة العاملين لديها.

تفنيد مزاعم

يأتي بيان قيادة التحالف رداً على ما تناقلته وسائل الإعلام نقلاً عن بعض المنظمات الإغاثية والحقوقية غير الحكومية مثل «أطباء بلا حدود ومنظمة العفو الدولية» التي تقلل من جهود قوات التحالف ودورها الإيجابي لإدخال المساعدات الإنسانية وتسهيل مرور البضائع التجارية والمشتقات النفطية إلى الشعب اليمني الشقيق وما ذكرته بعض المنظمات من مغالطات تجاه الأوضاع الصحية في اليمن الشقيق.

الجيش اليمني يمهل الإرهابيين أسبوعين لتسليم أنفسهم

الانقلابيون ينفذون عملية تهجير جماعي للسكان شرق تعز

■ جانب من الدمار الذي خلفه قصف الميليشيات الانقلابية للأحياء السكنية في تعز | تصوير: أحمد الباشا

تعز، صلاح صالح
عدن، صنعاء - البيان والوكالات

بدأت الميليشيات الانقلابية بتنفيذ عمليات تهجير بحق سكان قرى في تعز وإخلائها بالقوة لتحويلها إلى مناطق عسكرية، في وقت أمهلت قوات الجيش الوطني اليمني في حضرموت، عناصر تنظيمي القاعدة وداعش الإرهابيين، أسبوعين لتسليم أنفسهم للسلطات الأمنية والعسكرية بالمحافظة.

وشهدت مناطق في محافظة تعز سلسلة إجراءات تهجيرية للسكان من قبل الميليشيات، حيث أقدمت في مديرية صالة شرق المدينة، على ارتكاب جريمة جديدة بتهجيرها الجماعي للسكان في منطقة الجحملية العليا بعد أن أمرتهم بإخلائها واعتبارها منطقه عسكرية. وقالت مصادر محلية لـ«البيان» إنه ولليوم الثالث على التوالي والسكان ينزحون عن المنطقة باتجاه منطقة الحوبان شرق المدينة بعد ان هددتهم الميليشيات بإخلائها وإلا سيتم تفجيرها. وأضافت بأن عناصر الميليشيات قامت باقتحام منازل المواطنين بالقوة والتمركز بداخلها بأعداد كبيرة.

كما أنذرت الميليشيات أهالي المنطقة الغربية في وادي حنش ومفرق شرعب والقرى المجاورة لمصنع السمن والصابون بإخلاء المنطقة والخروج من البيوت كونها منطقة عسكرية، إضافة لمواصلتها تهجير المواطنين ونهب المنازل والمرافق والمؤسسات العامة بمنطقة الأعبوس، ما أدى لنزوح كبير للسكان الى المناطق والقرى المجاورة.

قضية دار المسنين

اعلنت ادارة الامن بمحافظة عدن ان وحدة متخصصة بمكافحة الارهاب التابعة لها القت القبض على أفراد الخلية الإرهابية التي نفذت الهجوم على مبنى دار المسنين بمديرية الشيخ عثمان في مارس الماضي. وذكرت ادارة الامن في بيان ان الإرهابيين اعترفوا بارتكابهم العملية والقيام بتصفية المشرفات على الدار من اصول هندية وكذا قتل طاقم الحراسة وسائق الحافلة التابعة للدار. عدن - سبأنت

تعزيزات وحشود

وتأتي هذه الإجراءات في وقت تواصل ميليشيات الحوثي والمخلوع صالح حشد تعزيزاتها الكبيرة من الآليات العسكرية والأفراد الى محيط مدينة تعز في محاولة منها لاقتحام المدينة. وقال مصدر عسكري لـ«البيان» إنه ولليوم الثالث تصل تعزيزات الى منطقة الحوبان غرب المدينة وتم توزيعها على منطقة صالة وتبة السلال والجحملية العليا ومنطقة كلابة شرق المدينة، إضافة لوصول تعزيزات اخرى الى شارع الستين وتوزعت على منطقة غراب ومفرق شرعب ومحيط جبل هان ومنطقة الضباب.

مهلة من أسبوعين

في الأثناء، أعلنت قيادة المنطقة العسكرية الثانية في الجيش اليمني عن مهلة لعناصر تنظيمي القاعدة وداعش ومناصريهم ومساعديهم من الإرهابيين بأن عليهم تسليم أنفسهم إلى قيادة التحالف أو المنطقة العسكرية الثانية خلال فترة أقصاها اسبوعان، ومن ثم يتم النظر في إجراءات مشروطة في حال تخليهم عن الإرهاب عقب تسليم أنفسهم.

الحد من الإرهاب

ويأتي هذا الاعلان في ظل خطوات تتخذها قيادة التحالف والمنطقة العسكرية الثانية للحد من أي عمليات انتحارية أو هجوم مرتقب قد يزهق أرواح المواطنين الآمنين والجنود المدافعين عن الشرعية.

وفد الشرعية يغادر اليوم.. وجهود دولية مكثفة لإنقاذ التفاوض

الحكومة اليمنية: الانقلاب الجديد أنهى مشاورات الكويت

الكويت، عدن - البيان، والوكالات

أخفقت الميليشيات المتمردة في اليمن في تمرير انقلابها الجديد على الشرعية ومرجعيات السلام والقرار الأممي 2216 حيث لم تلق تبريراتها قبولاً، في وقت من المقرر أن يغادر وفد الشرعية الكويت اليوم احتجاجاً على الانقلاب الجديد، وسط استمرار جهود مكوكية تقوم بها الدول الراعية للتسوية السياسية من أجل إنقاذ المفاوضات ودفع الانقلابيين إلى إعلان تجميد عمل المجلس السياسي الذي قاموا بتشكيله.

وقال الناطق الرسمي باسم وفد الحكومة اليمنية في مشاورات الكويت، محمد العمراني، ان الوفد سيعقد بعض اللقاءات شبه الوداعية وسيغادر الكويت اليوم السبت.

واضاف: «لا يمكن ان يكون هناك مزيد من المفاوضات بعد الانقلاب الجديد» في اشارة منه الى المجلس الاعلى الذي أعلنه الحوثيون وحزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح لادارة المناطق الواقعة تحت سيطرتهم.

إنهاء المشاورات

وأردف العمراني: «يجب ان يكون واضحا هنا ان الذي أفشل المباحثات هو تحالف الحوثي - صالح. لقد اظهروا انهم لم يكونوا جادين للتوصل الى حل سلمي»، معتبرا ان ما قاموا به «يعرض للخطر العملية السياسية برمتها». بدوره كتب نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية وعضو الوفد الحكومي الى المفاوضات في الكويت، عبدالله العليمي، على حسابه في تويتر: «المشاورات انتهت تماما، شاركنا وصبرنا لأجل شعبنا. وننهي المشاورات لأجله».

وكانت الحكومة اليمنية أعلنت في بيان مساء أول من أمس أن إعلان طرفي الانقلاب عما اسموه «اتفاق تشكيل مجلس سياسي لإدارة البلاد»، يعكس حالةً من الصَلَف والغطرسة، وان الاتفاق المعلن، بين فصيلين غير شرعيين ينهي محادثات السلام.

تقويض فرص

وصف الاتحاد الأوروبي اتفاق الانقلابيين لتشكيل مجلس سياسي بأنه يتنافى مع التزاماته ازاء مشاورات السلام اليمنية. واكد ناطق باسم الاتحاد الأوروبي ان من شأن تلك الأعمال الأحادية أن تقوض بصورة أكبر فرص التوصل الى تسوية سياسية دائمة وشاملة. وقال انه في الوقت الذي نشهد فيه تصاعدا للازمة فانه من المهم للغاية أن تنخرط جميع الأطراف بحسن نية من أجل التوصل الى تنازلات صعبة دون أعمال استفزازية.

جهود الدول الراعية

في الأثناء، قالت مصادر سياسية يمنية رفيعة لـ«البيان» ان الدول الراعية للتسوية تبذل جهودا مكثفة مع الشرعية لتجنب مغادرة الكويت على اثر الخطوة التي أقدم عليها الانقلابيون بتشكيل مجلس سياسي لإدارة البلاد. وقالت المصادر لـ«البيان» ان الدول الـ18 الراعية للتسوية أبلغت الانقلابيين موقفاً حازماً من الخطوة التي اقدموا عليها باعتبارها تهديدا خطيرة لمحادثات السلام وأن هؤلاء يعملون بكل جهد لتبرير موقفهم زاعمين أن الخطوة التي اقدموا عليها ليست سوى اجراء مساعد للتوصل الى اتفاق سياسي باعتبارها إلغاء للإعلان الدستوري وللجنة الثورية، إلا ان تلك التبريرات لم تقنع الدول الراعية للتسوية والتي أبلغتهم بضرورة تجميد هذا الاتفاق فورا وتوعدت برد بري من مجلس الامن. وحسب المصادر فان الدول الراعية للتسوية في اليمن تضغط باتجاه مواصلة محادثات السلام في الكويت الا انها لم تتلق تأكيدا واضحا من قبل الشرعية بالقبول بما صدر من توضيحات من طرفي الانقلاب حيث اكد اكثر من مسؤول في فريق المفاوضين عن الجانب الحكومي ان الخطوة التي أقدم عليها الانقلابيون أنهت محادثات السلام وان الوفد يستعد لمغادرة الكويت اليوم أو غداً.

■ رجال المقاومة يدكّون مخابئ الانقلابيين خلال معركة تحرير مأرب | ارشيفية

وسط انهيار اقتصادي مريع وأزمة إنسانية خانقة

اليمن بين السلام والحسم العسكري

صنعاء - البيان

من المقرر أن تنتهي بنهاية هذا الشهر الجولة الجديدة من مشاورات السلام اليمنية في الكويت وسط مؤشرات على استمرار رفض الانقلابيين خيار السلام، ودفعهم الحكومة الشرعية والتحالف العربي نحو الحسم العسكري وسط انهيار اقتصادي مريع وأزمة إنسانية خانقة.

ورغم الجهود التي بذلها التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن والمجتمع الدولي، من اجل الحل السياسي إلا أن الانقلابيين يستخدمون مشاورات السلام المتقطعة منذ اكثر من عام للمراوغة والكسب السياسي ومحاولة التقاط الأنفاس بعد الضربات التي تلقوها في مختلف الجبهات، وكانت اخر المحاولات في الكويت من خلال خارطة الطريق التي تبناها وزراء خارجية الإمارات العربية المتحدة والسعودية والولايات المتحدة وبريطانيا والتي تستند إلى قرار مجلس الأمن الداعي إلى انسحاب الانقلابيين من المدن وتسليم الأسلحة ومن ثم استئناف المسار السياسي.

انهيار اقتصادي

وفي ظل انهيار اقتصادي شامل بسبب الانقلاب واستنزاف المخزون الاحتياطي من العملة، أوقف البنك المركزي صرف كل أبواب موازنة الجهات الحكومية باستثناء الرواتب في خطوة ممهدة لعجز البنك عن دفع الرواتب خلال أغسطس أو سبتمبر المقبلين، في حين تعمل الحكومة الشرعية وبمساندة من التحالف العربي على التخفيف من وقع الأزمة الاقتصادية ومنع الانهيار من خلال السماح للبنوك التجارية بترحيل أرصدتها إلى الخارج حتى تتمكن من تغطية احتياجات استيراد المواد الغذائية، وتناقش ايضا أمر إعادة السماح بإيصال الجولات المالية إلى الداخل.

ولأن الطرف الانقلابي غير آبه بالمأساة التي يعيشها ملايين اليمنيين بسبب مغامرتهم، فإن الشرعية وقوات التحالف العربي أرجأت اللجوء للحسم العسكري والتقدم تحو صنعاء وتركت للمجموعة الدولية مهمة إقناع الانقلابيين بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 الذي ينص على انسحاب الانقلابيين من المدن وتسليم الأسلحة للدولة حتى يمكن لمؤسسات الدولة العودة لممارسة مهامها في توفير الخدمات للسكان ومعالجة الوضع الاقتصادي المنهار واستئناف دورة الحياة.

استغلال ومراوغة

في المقابل فإن الانقلابيين الذين وضعوا ملايين المدنيين رهائن مغامراتهم يستمرون في التعنت ومحاولة الالتفاف على تنفيذ القرار الدولي وتشريع الانقلاب، بل واستغلوا هذا الحرص من قبل الشرعية اليمنية والتحالف العربي على تجنيب المدنيين المزيد من المآسي والخشية من أن يؤدي اقتحام العاصمة إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين وتشريد ملايين اخرين، استغلوا ذلك للمراوغة دون أن يدركوا أن صبر التحالف والشرعية واليمنيين جميعا لن يطول وأن الحسم العسكري في حال افشل الانقلابيون مشاورات السلام في الكويت سيكون خياراً أساسياً لدى قطاع واسع من الشعب اليمني الذي دمرته الحرب ولم يعد قادراً على استمرار هذه الحالة.

وعبر جولات المحادثات اتضح أن الطرف الانقلابي يراهن على المسؤولية التي تتحملها الحكومة الشرعية والتحالف العربي امام الشعب اليمني والعالم، ولهذا تهرب من الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وحاول القفز عليها عبر الحديث عن حكومة شراكة وتمادى في ذلك إلى رفض الاعتراف بشرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي مستنداً إلى التمويل الذي يحصل عليه من تجارة المشتقات النفطية ومصادرة أموال وممتلكات الدولة لصالح حشد القبائل والفقراء والأطفال والزج بهم في جبهات القتال سعياً وراء تحويل البلاد إلى كانتونات يتحكم بها أمراء الحروب.

وحيث إن الانقلابيين قد استنفدوا صبر المجتمع الدولي والإقليمي ويعملون على جعل ملايين اليمنيين رهائن لمغامرتهم فإن خيار الحسم العسكري سيعود بقوة مع الإعلان عن فشل هذه الجولة من المحادثات وسيكون آخر العلاج رغم قساوته لإنهاء محنة اليمن وشعبه مع الطغمة الانقلابية التي جعلته أسير نزوعها إلا وطني.

خطوة جديدة لـ«حماس» تكرس الانقسام الفلسطيني

توزيع الأراضي في غزة يثير أزمة جديدة

■ أراض تقوم حماس بتوزيعها على موظفيها في قطاع غزة | البيان

غزة- أسامة الكحلوت

بدأت سلطة الأراضي في قطاع غزة والتي تسيطر عليها حركة حماس بتسليم جزء من موظفي الحركة في القطاع الحكومي المسجلين لديها أراض حكومية، والتي بدأ التسجيل لها نهاية العام الماضي ضمن مشروعها القائم على توزيع الأراضي مقابل مستحقاتهم المالية، بعدما تم تقسيم التوزيع على مرحلتين، وسط رفض شعبي للخطوة باعتبارها تؤدي إلى تكريس وتعزيز الانقسام بين شطري الوطن.

وتم توزيع 49 مشروعاً سكنياً على المستفيدين في المرحلة الأولى، بواقع 49 قطعة أرض حكومية كبيرة على مستوى غزة، فيما تحدد مساحة الأرض لكل موظف وفقاً لحجم مستحقاته المالية المترتبة على الحكومة، وسعر المتر الواحد للأرض حسب موقعها، كما تصل قيمة مستحقات بعض الموظفين لأكثر من 30 ألف دولار.

تكريس للانقسام

ورفض بعض موظفي غزة التسجيل في مشروع قطع الأراضي، نظراً لتكريسه وتعزيزه للانقسام بين شطري الوطن نتيجة عدم الاتفاق على تلك الخطوة بين «حماس» وحكومة التوافق في رام الله، ونتيجة تدني مستحقات بعض الموظفين العاملين في غزة، ولا تصل مستحقاتهم لمنحهم قطعة أرض، معتبرين أن ما يجري يعتبر مخالفاً للأعراف والقوانين الرسمية لدولة فلسطين.

وصرح رئيس سلطة الأراضي في غزة إبراهيم رضوان، أن مشروع توزيع الأراضي على الموظفين والمسمى «مشروع إسكان ذوي الدخل المحدود» تم بناء على قانون رقم 2 لسنة 2015 عن قانون الأراضي الحكومية لسنة 1943 والذي بموجبه، تم منح اللجنة العليا للأراضي صلاحيات التصرف في الأراضي الحكومية.

وقال إن هذا المشروع لم يكن الأول في تاريخ التصرف بالأراضي الحكومية في كافة الحقب الزمنية والإدارات التي توالت على حكم القطاع، بدءاً من الانتداب البريطاني وزمن الإدارة المصرية مروراً بالاحتلال الإسرائيلي وصولاً للسلطة الفلسطينية.

وأفاد رضوان أن مساحة الأراضي التي تمت الاستفادة منها خلال المرحلة الأولى من المشروع حوالي 1500 دونم، ووصلت نسبة موظفي الحكومة بغزة الذين سيحصلون على أراض وفقاً لحجم مستحقاتهم المتراكمة بمرحلتيه الأولى والثانية نحو 70 في المئة من أعدادهم البالغة 40 ألف موظف، واستفاد من المرحلة الأولى في المشروع 13 الف شخص، وهم نصف عدد المسجلين في المشروع بأكمله.

وأكدت حكومة التوافق نهاية العام الماضي عدم مشروعية خطوة توزيع الأراضي الحكومية على الموظفين، واعتبرت كافة التصرفات التي جرت أو تجري على الأراضي الحكومية في قطاع غزة باطلة ولا تترتب عليها أي حقوق وسيتم التعامل معها باعتبارها اعتداء على أراضي وأملاك الدولة.

رأي قانوني

ويرى المستشار القانوني بكر تركماني، أن الجهة الوحيدة المخولة بإصدار قرارات التخصيص في الأراضي الحكومية وللمصلحة العامة هو الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مشيراً إلى عدم جواز قيام أي فصيل أو حركة أو شخص أياً كان بتوزيع الأراضي الحكومية لأنها عقارات حكومية تعتبر من المال العام.

اضاءة

تم تسجيل أراضي الجمعيات الإسكانية المشتركة بين عدة موظفين يتبعون حكومة حماس في قطاع غزة، وتتراوح مساحة الواحدة منها من 500 - 1000 متر مربع، ويمتلكها من 20-10 موظفا، لدى دائرة تسجيل الأراضي «الطابو» في سلطة الأراضي المسؤولة عن التوثيق النهائي للأراضي بأسماء أصحابها الجدد، وسيتم التعامل مع الأراضي بنظام الجمعيات الإسكانية لإقامة عمارات سكنية متعددة الطوابق لتصبح مكاناً مشتركاً بينهم للسكن، وللموظفين حرية التصرف في حصصهم كالبيع أو الشراء.

العالم في أسبوع

القادة العرب يرفضون التدخل الإيراني

اختتمت القمة العربية الـ27 أعمالها، الاثنين الماضي، في العاصمة الموريتانية نواكشوط، بمشاركة الإمارات في دورة تزاحمت فيها ملفات الأزمات وقضايا النزاع في المنطقة، خصوصاً في اليمن وسوريا والعراق وليبيا، وندد القادة العرب بالتدخلات الإيرانية بالشؤون العربية, بينما أكدوا الدعم اللامحدود للقضية الفلسطينية.

الشرعية اليمنية تلحق هزائم جديدة بالانقلابيين

استجاب أبرز قيادي للانقلابيين في محافظة الجوف لنداء قوات التحالف والشرعية، وقام بتسليم نفسه مع مسلحيه للمقاومة في مديرية المصلوب غرب المحافظة. كما حققت الشرعية انتصارات استراتيجية في تعز بتحريرها منطقة الصراري، وصد هجمات متسلسلة للتمرد في إب والضالع.

ذبح كاهن في عملية احتجاز رهائن بفرنسا

قتل كاهن ذبحاً في عملية احتجاز رهائن نفذها رجلان، الثلاثاء الماضي، تمت تصفيتهما في كنيسة في سانت إتيان دو روفريه في شمال غرب فرنسا، تبناها تنظيم داعش. ويأتي هذا التطور بينما فرنسا في حال تأهب بعد قرابة أسبوعين على الاعتداء الدامي في نيس.

قوات الأسد تقصف 7 مستشفيات في حلب

صعد طيران النظام السوري والطيران الروسي خلال الأسبوع الماضي، من غاراته على حلب وريفها ومناطق أخرى ليقتل 91 شخصاً، بينما دمر سبعة مستشفيات داخل حلب.

الاحتلال يهدم 16 منزلاً في القدس وقلنديا

هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي تحت حماية قوات الجيش 16 منزلاً في مدينة القدس المحتلة وقرية قلنديا شمال المدينة المحتلة، بعد أن حاصرت القرية، واعتدت على أصحاب المنازل، ما أدى إلى اندلاع مواجهات مع أهالي القرية الذين حاولوا الدفاع عنها.

القاعدة تعلن مساندتها للجماعات الإرهابية في ليبيا

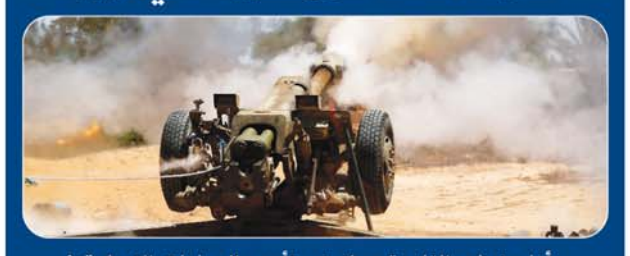

أعلن تنظيم القاعدة مساندته وتأييده الجماعات الإرهابية في شرق ليبيا، والتي يحاربها الجيش الوطني الليبي في بنغازي وأجدابيا وغيرها، بالتزامن أعلنت قوات حكومة الوفاق الوطني، التي تقاتل في سرت استيلاءها على أكبر مصنع للمتفجرات في المدينة يتبع لتنظيم داعش.

غرافيك: حسام الحوراني

البيان